

## المسجد الأقصى "ميدان التحرير" في القدس

مهند مصطفى\*

**يجب** التأكيد أن العملية ضد شرطين إسرائيليين إنما تمت في المسجد الأقصى، في مناطق تُعرف أيضاً كمناطق محتلة في الإجماع الفلسطيني في إسرائيل، الذي يرى في مقاومة الاحتلال حقاً مشروعاً للشعوب من أجل التحرر وحق تقرير المصير. إلا أن عملية المسجد الأقصى أظهرت الإشكالية بين الإجماع على النضال السلمي للفلسطينيين في إسرائيل كأفراد ومجموعة قومية، وبين الإجماع على حق الشعب الواقع تحت الاحتلال في مناطق ٦٧ في مقاومة المحتل بالطرق التي يحددها لنفسه، مع التأكيد أنه حتى هذا الإجماع الثاني أصابه الاختزال في الأعوام الأخيرة، نحو تفضيل أدوات معينة لنضال الفلسطينيين في مناطق ٦٧، تتمثل في النضال السلمي الشعبي، بل إن حتى هذه الأدوات أصابها الاختزال عند بعض السياسيين باعتبارها مسألة أخلاقية، لا سياسية فقط. والسؤال المطروح هنا هو: هل تشكل قضية القدس والمسجد الأقصى بداية لغياب أو ضبابية الخط الأخضر وما يفصله بين أدوات نضالية سلمية اتخذها الفلسطينيون في مناطق ٤٨ من جهة، وبين حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في مناطق ٦٧ من جهة أخرى؟ بكلمات أخرى: هل مزجت قضية المسجد الأقصى والقدس بين الفلسطينيين في مناطق ٤٨ ومناطق ٦٧ في مسألة تغييب الحدود الغليظة بين نضال المجموعتين؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من البدء بالقول إنه بخلاف ما تروّجه إسرائيل، فإن الإجماع الفلسطيني في مناطق ٤٨ على أدوات النضال، بات يشمل أيضاً رؤيتهم إلى منظومة النضال الفلسطيني في مناطق ٦٧، والتي يزداد تأطيرها في الأعوام الأخيرة أخلاقياً وليس سياسياً فقط، وهي في اعتقادي انسجام مع الخطاب الإسرائيلي وفوقية خطاب المستعمر. فتأطير نضال الفلسطينيين في مناطق ٦٧ أخلاقياً، وتفضيل نضال على آخر من منطلقات أخلاقية حصرية، هما اقتراب من الخطاب الصهيوني الاستعماري الذي يهدف إلى تجريم نضال الواقعيين تحت الاحتلال على الرغم من مشروعية نضالهم في القانون الدولي، ووصفه بالإرهاب بشكل تعسفي، وتحويل كلمة الإرهاب إلى مقولة أيديولوجية يوصف بها كل عمل فلسطيني من دون استثناء. وهذه المنظومة أيضاً تراجعت خطوات إلى الوراء في خطاب الفلسطينيين في الداخل، عن النضال الفلسطيني في سنة ١٩٦٧، وعن فكرة حق الشعب الواقع تحت الاحتلال في تحديد أدوات نضاله بما يخدم مشروعه الوطني، مروراً بتفضيل النضال الشعبي السلمي من أجل التحرر الوطني، وانتهاء بتأطير هذا النضال أخلاقياً، أو جعل المقاربة الأخلاقية تتفوق على المقاربة السياسية. لذلك فإن التيارات السياسية كان لها موقفها الواضح من عملية المسجد الأقصى التي نفذها ثلاثة شبان فلسطينيون، فقد أصدر الجميع بيانات ترفض هذا الشكل من النضال ضد الاحتلال، حتى في مناطق تُعتبر محتلة في إجماع التيارات السياسية في مناطق ٤٨.

\* مدير البرامج البحثية في مركز مدى الكرمل.

ساهمت العملية في إحداث هزات سياسية واجتماعية لاحقة رافقتها مباشرة، فقد تبين أن الشرطيين القتيلين هما من أبناء الطائفة العربية المعروفة. وشكّلت الأيام التي تلت العملية مختبراً سوسولوجياً حياً تعلّمنا فيه كيف تجري صناعة النزعة الطائفية، وبيّن هذا المختبر صدقية بعض المنظومات والمقولات النظرية بشأن إنتاج الطائفية، وبؤس بعضها الآخر. فقد تم إنتاج صراع طائفي من عملية لم تكن طائفية ولا كانت أهدافها طائفية، وشارك المستعمر في تأجيج هذا النزاع الطائفي بخطاب ينتمي إلى بداية إنتاج النزعات الطائفية في القرن التاسع عشر في المشرق العربي. فقد وقف وزير الداخلية أرييه مخلوف درعي، في بيت عزاء أحد الشرطيين، معبراً للحضور عن غضبه الشديد من رؤساء السلطات المحلية العربية الذين رفضوا توقيع بيان يندد بالعملية ويستنكرها، أعدته الوزارة وأرسلته إلى الرؤساء (كأنهم رعايا لها).

يمثل مشهد درعي وهو يخطب في العزاء رجلاً استعماريّاً يحتقر إلى أقصى درجة، الواقعين تحت استعمارهم، ويبدو كأنه يتعامل مع الجمهور كرهاً له فيطالبهم بتوقيع بيان مسبق. فلماذا يتعين على رؤساء السلطات المحلية العربية توقيع بيان يندد بالعملية أعده المدير العام لوزارة الداخلية؟ وهل كان درعي سيطلب من رؤساء السلطات المحلية اليهودية توقيع بيان شبيه يعده موظف في وزارة الداخلية إذا قام يهودي بقتل مواطنين فلسطينيين في إسرائيل؟ ولماذا تحول العرب فجأة إلى مجموعة واحدة في منظومة المستعمر، في الوقت الذي يرفض التعامل معهم كمجموعة؟ أليس بهدف التحريض عليهم كمجموعة وإنتاج نزعة طائفية اشترك فيها، بوعي ومن دون وعي، سياسيون ومتقفون كثر، بدوافع وهمية أو مصطنعة؟ يقودنا خطاب درعي ومجمل الخطاب الإسرائيلي بشأن العملية - اللذان هدفاً إلى تطهيرها طائفيّاً إلى جانب تطهيرها كعملية دينية/قومية عداوية لسيطرة إسرائيل على المسجد الأقصى - إلى محاولة فهم سياسات اليمين الجديد تجاه الفلسطينيين في إسرائيل.

هناك اختلاف بين منظومة العنصرية التاريخية للتيار الصهيوني العمالي وبين المنظومة العنصرية لليمين الجديد، وذلك في تعاملهما مع الفلسطينيين داخل الخط الأخضر: فالأول اتّبع سياسة تغيبهم، والثاني يتّبع بشكل منهجي سياسة استحضارهم بكل مناسبة. فالتغيب لا يفترض التحريض بصورة أولية، بل على العكس يتعامل معهم كأشخاص ودودين قابلين بالوضع القائم وخاضعين له، ولا يتحدونه، ولا يشكل التحريض عليهم رافعة سياسية، وإنما انتهاك لسياسات المستعمر الموروثة من الانتداب الإنجليزي التي دأبت على التعامل مع القيادات المحلية التقليدية، وتمكينها على حساب قيادات وطنية، فالتغيب يوفر غطاءاً لممارسات إقصائية واستعمارية من دون أن يتم استحضار موقف الواقعين تحت الاستعمار.

وفي المقابل، فإن سياسات اليمين الجديد تنطلق من موروث استعماري يستحضر بشكل دائم السكان الأصليين بهدف نزع إنسانيتهم، وجعلهم في صلب الحراك السياسي للمستعمر وبلورة هويته وذاته الجماعية. فالممارسات الاستعمارية في الحالة الأولى تستوجب التغيب، والثانية تستوجب الاستحضار، وفي النهاية، فإن كليهما يهدف إلى تحقير (بتصرف من الفيلسوف الألماني أكسل هونيث في كتابه "سياسات الاستحقاق") الواقعين تحت الاستعمار والاستهتار بهم. علاوة على ذلك، في الممارسات الأولى، هناك حالة استحضار بين الفينة والأخرى للقوى الوطنية ومحاولة عزلها عن المجتمع، بينما تهدف الثانية إلى استحضارها ولصق المجتمع بها، ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هناك ديناميكية دائمة بين التغيب والاستحضار، فالواحدة لا تشكل بالضرورة قطيعة عن الثانية. إن المرء لا يحتاج إلى بصر وبصيرة ليرى ويدرك أن اليمين في إسرائيل، ومن يقف على رأسه، بنيامين نتنياهو، يتبعان بشكل مثابر، بمناسبة ومن دون مناسبة، سياسة الاستحضار من أجل التحريض على الفلسطينيين في إسرائيل حتى في أعقاب أحداث كانت في الماضي جزءاً من قوانين اللعبة غير الرسمية بين الدولة ومواطنيها الفلسطينيين.

## عملية المسجد الأقصى: هل تغير قوانين اللعبة؟

هل ستغير عملية المسجد الأقصى التي قام بها ثلاثة شباب من فلسطيني ٤٨ قوانين اللعبة من طرف الفلسطينيين مع الدولة؟ جوابي القاطع هو بالتأكيد لا. العملية كانت خرقاً لقوانين العلاقة بين الأقلية الفلسطينية والدولة في أعقاب قيام الدولة بخرق قاعدة مهمة من قوانين اللعبة، عندما أخرجت الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح عن القانون، وهي حركة تمثل تياراً سياسياً وأيديولوجياً واجتماعياً كبيراً في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، فجاءت العملية رداً على خرق قوانين اللعبة بخرق قانون مضاد له.

لا يمكن فصل العملية التي قام بها الشبان العرب الثلاثة في المسجد الأقصى عن حدث تاريخي في المشهد السياسي الفلسطيني في إسرائيل، وأقصد إخراج الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح عن القانون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

لقد أدت الحركة الإسلامية دوراً كبيراً منذ سنة ١٩٩٦ في وضع قضية المسجد الأقصى، ولاحقاً قضية القدس، في أجندة الفلسطينيين في إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي. وفي الوقت نفسه، وضعت الحركة الإسلامية مشروعاً سياسياً واجتماعياً وثقافياً كاملاً عن القدس والمسجد الأقصى انخرط فيه الشبان المتدين من فلسطيني الداخل. وكانت نشاطات الحركة الإسلامية في المسجد الأقصى والقدس عامة، قناة استطاع فيها فلسطينيو الداخل، وخصوصاً الشبان منهم، المساهمة في أداء الدور الأساسي في الحفاظ والدفاع عن المسجد الأقصى؛ وهو دور تصوره الشبان الفلسطيني بصفته تاريخياً وريادياً، ورأوا أن الحكومات العربية والسلطة الفلسطينية لم تستطع أن تؤديه. وبات مشروع الحركة الإسلامية بالدفاع عن المسجد الأقصى أولاً، والقدس ثانياً، مشروعاً سياسياً ودينياً متكاملًا يشمل: أعمال الترميم؛ توفير المواصلات إلى المسجد الأقصى للمصلين الفلسطينيين من الداخل؛ إعادة إحياء الحلقات الدينية التاريخية في مصاطب ساحات المسجد؛ القيام بعمل بحثي وتوثيقي وسينمائي عن المسجد الأقصى؛ توفير منظومة تخطيط بديلة؛ دعم قضائي واجتماعي واقتصادي لأهالي القدس؛ تشكيل مؤسستي مرابطين ومرابطات في المسجد الأقصى، اللتان أخرجتا عن القانون قبل إخراج الحركة الإسلامية.

حولت الحركة الإسلامية مشروع الدفاع عن المسجد الأقصى ودعم أهالي القدس إلى مشروع متكامل ينخرط فيه الكبير والصغير؛ الرجل والمرأة؛ المتدين وغير المتدين؛ وكان ذلك هو الدافع إلى إخراجها عن القانون في ذروة الهبة الفلسطينية في سنة ٢٠١٥ في أعقاب الأحداث في المسجد الأقصى في تلك السنة، واستغلال إسرائيل العملية الإرهابية في فرنسا.

لم يتم إخراج الحركة الإسلامية عن القانون بسبب مشروعها السياسي في مناطق ٤٨، ولا بسبب مشروعها في بناء المؤسسات الأهلية التي تعنى بشؤون الصحة والرفاه والتعليم في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وإنما أخرجت عن القانون بسبب دورها في المسجد الأقصى والقدس. وجرى أيضاً إخراج باقي المؤسسات التي تعنى بقضايا أخرى، لأن هدف القضاء على هذا الدور كان يجب أن يكون كاملاً، من دون بقاء أي أمل له بالنهوض، أو وجود مؤسسات تشكل ظهيراً له.

ما علاقة ذلك كله بعملية القدس التي نفذها شباب عرب من مناطق ٤٨؟ أعتقد أن العلاقة مباشرة، فبعد اتخاذ القرار بحظر الحركة الإسلامية، وإنهاء دورها في المسجد الأقصى، استمرت ملاحقة ناشطين في هذا التيار الذين ينشطون في القدس والمسجد الأقصى فقط. فقد أعقب الحظر القانوني، اعتقالات لناشطين في المسجد الأقصى، وملاحقة لقيادات سياسية تُبقي قضية الأقصى في الوعي الفلسطيني، وتحقيقات مع شباب بهدف ترهيبهم، وإغلاق مؤسسات بديلة أقيمت بدلاً من المؤسسات القديمة، وهو ما استمر خلال العامين اللذين أعقبا الحظر. والذي يجمع المعتقلين جميعاً هو أمر واحد: محاولتهم إعادة تنظيم النشاطات في المسجد الأقصى والقدس، بشكل مباشر وغير مباشر، لكن إسرائيل لاحقت كل محاولة لتنظيم نشاط فلسطيني

في المسجد الأقصى، وأقفلت أمام الشباب إمكان أداء أي دور في المسجد الأقصى، حتى إن أداء فريضة الصلاة كانت مقيدة بجيل وزمان ومكان.

حدث هذا كله في الوقت الذي تحول المسجد الأقصى إلى مركز الخلاص الجديد للتيار الديني الصهيوني، أو لجزء منه أخذ في التمدد أيديولوجياً وشعبياً. وتحولت قضية تغيير الوضع القائم (الذي تغيره إسرائيل بشكل زاحف وبطيء منذ سنة ١٩٦٧) إلى إجماع في حزب الليكود (الحزب الحاكم)، كما أن أعضاء من الحزب الحاكم وحزب البيت اليهودي شكلوا في سنة ٢٠١٦، اللوبي من أجل تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، ويضم في عضويته يولي إيلشتاين رئيس الكنيسة، وزئيف إلكين وزير شؤون القدس، وغيرهما من الوزراء وأعضاء الكنيسة من الحزب الحاكم والبيت اليهودي. إذاً، أغلقت إسرائيل قنوات العمل كلها أمام الفلسطينيين في المسجد الأقصى، وعززت إجراءاتها لتقييد حرية العبادة للفلسطينيين وزيادة أعداد اليهود الذين يدخلون الأقصى، وفي كل عام تسجل زيادة "غير مسبوقه". وهؤلاء "الصاعدون" إلى المسجد الأقصى ذوو خلفيات أيديولوجية ودينية واضحة، بعضها استيطاني يرى في السيادة اليهودية (لا الإسرائيلية فقط) شرطاً لتهويد القدس بشكل نهائي، وبعضها ذو توجهات دينية قومية ترى في السيادة اليهودية على المسجد الأقصى المرحلة النهائية من مشروع الخلاص الديني (على الرغم من بقاء حرمة دخول الحرم القدسي في اليهودية الأورثوذكسية)، وبعضها له توجه واضح لهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل، وهذه الحركة الأخيرة تنمو بشكل كبير في الأعوام الأخيرة، أو أنها على الأقل انتقلت من كونها حركة هزلية ومجنونة في المشهد السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، إلى حركة شرعية ومقبولة (يتم تدريس مواد عن الهيكل في التعليم الإسرائيلي الرسمي) على الرغم من غياب التأييد لفكرتها، على الأقل في هذه المرحلة.

هكذا، اجتمعت ظروف قادت شباباً إلى اتخاذ العنف وسيلة لهم للدفاع عن المسجد الأقصى، ومنها: إغلاق القناة المركزية (أي حظر الحركة الإسلامية) التي ساهمت في تطهير دور الفلسطينيين في إسرائيل في القدس والمسجد الأقصى؛ المثابرة على بقاء هذه القناة مغلقة بأدوات أكثر قمعية من الحظر نفسه؛ التصعيد في المشروع الاستعماري الاستيطاني الديني - التهويدي في المسجد الأقصى. ويبقى أمر واحد يمكن من خلاله تفسير قيام شباب عرب من فلسطينيين ٤٨ باتخاذ القرار بتنفيذ عملية عسكرية في المسجد الأقصى، هو السياق الإقليمي، فإذا كان المسجد الأقصى هو جزء من تفكير الخلاص الديني عند المسلمين، يتحداه مفهوم خلاص ديني يهودي ممزوج بمشروع استعماري استيطاني تهويدي، فإن ذلك كله يحدث في ظل تعزيز إسرائيل لعلاقاتها مع البيئة الإقليمية العربية، وتغييب قضية فلسطين والقدس والمسجد الأقصى عن الخطاب العربي (حتى عن الخطاب الإسلامي)، بحيث بات المسجد الأقصى، في نظر هؤلاء الشباب، وحيداً ومحاصراً. وفي ظل هذه الظروف التي امتزجت بمنظومة دينية ترى في المسجد الأقصى مركز الخلاص الإسلامي، أصبح مثل هذه العملية، مسألة وقت ليس إلا.

## ثنائية السيادة والعبادة في القدس والمسجد الأقصى

تحول المسجد الأقصى في الخطاب الصهيوني في الأعوام الأخيرة إلى تحدٍ كبير للحركة الوطنية الفلسطينية، لأنه لم يعد يشكل مسألة احتلال فحسب، على الرغم من أهميتها في تحديد البوصلة الوطنية الفلسطينية في هذا الشأن، بل تحول إلى مركز الخلاص في التيار الصهيوني الديني واليميني الجديد. هناك حاجة إلى الخروج والاعتناق من الثنائية الوهمية فيما يتعلق بسؤال: هل القضية في المسجد الأقصى قضية سيادة أم قضية عبادة؟ إنها ثنائية وهمية، وخصوصاً في أعقاب التحولات الأخيرة في المشروع الصهيوني فيما يختص بالمسجد الأقصى. ليس هنالك مكان، في تصوري، لحسم قضية الفوقية، فوقية السيادة على العبادة أو العكس، ففي حالة المسجد الأقصى يسير الصراع على المسألتين جنباً إلى

جنب، ومن يُرد تأجيل الصراع على العبادة من أجل الصراع على السيادة أو العكس، فإنه سيخسر الاثنيتين في نهاية المطاف، ذلك بأن الصراع على العبادة لا يعني تحويل الصراع إلى صراع ديني، إذا امتزج بتأطير ذلك في سياق المشروع الاستعماري الاستيطاني في فلسطين عامة، والقدس خاصة.

لا شك في أن تأطير مفهوم العبادة (بمعناها الشامل، بما في ذلك مكانة المقدس ودوره في الصراع من أجل التحرر الوطني) من دون الإطار الاستعماري الكولونيالي الصهيوني، سيحول الصراع إلى صراع بين مشروعين دينيين خلاصيين على المسجد الأقصى، وصراع على درجة قدسية المكان لكل دين. لذلك فالصراع على حرية العبادة في المسجد الأقصى، والحفاظ عليه كمكان مقدس للفلسطينيين في إطار المشروع الوطني، هو جزء من الصراع مع المشروع الاستعماري الصهيوني. ومن الجهة الأخرى، فإن نفي المقدس عن هذا الصراع الوطني، أي نفي قدسية المسجد الأقصى للفلسطينيين والعرب والمسلمين، بادعاء تفوق السيادة، وتأجيل مسألة القدسية والعبادة، سيؤدي إلى القبول بمفهوم حرية العبادة الذي تطرحه إسرائيل للمسجد الأقصى، أي حرية عبادة لليهود والمسلمين في المسجد، وهي ليست حرية عبادة، وإنما انتهاك لحرية العبادة للفلسطينيين في المسجد الأقصى.

في هذا السياق تظهر غرابة موقف مثقفين فلسطينيين يريدون من الناس حسم هذه الثنائية لمصلحة واحدة منها، وعلى الأغلب لفكرة السيادة، وهم أنفسهم ينتقدون الناس على تعصبهم لضفة واحدة من ثنائيات كثيرة يعيشها العقل العربي، ويعطون الناس باتخاذ موقف مركب ومعقد من هذه الثنائيات. فهؤلاء المثقفون أنفسهم الذين أرادوا للاحتجاج الشعبي الأخير في القدس أن يكون على مقاس تفكيرهم، خرجوا يعطون الناس بكثير من الشعارات مثل "ذهبت البوابات الإلكترونية وبقي الاحتلال"، "الحذر من تحويل الصراع حول الأقصى بدل القدس"، وهي مقولات تتناقض مع وعظهم للناس بأخذ موقف مركب، وعدم التعصب لجانِب واحد من الصراع مع المشروع الاستعماري الاستيطاني.

صحيح أن الاحتجاج الشعبي الكبير كان من خلال أداء فريضة دينية هي الصلاة خارج الحرم، إلا أنها كانت أيضاً أداة نضال وطنية ضد محاولات التغيير الإسرائيلي الزاحف للوضع القائم، وفقط الجاهل بأمور الخطوات الاستعمارية الإسرائيلية في المسجد الأقصى يمكن أن يعتقد أن وضع البوابات الإلكترونية كانت احترازاً آمناً، لأنه لا يفهم ماذا فعلت إسرائيل قبل ذلك في المسجد الأقصى، وما هي أهدافها بعد ذلك.

## عودة إلى دور فلسطيني ١٩٤٨ في القدس

"ميدان التحرير في القدس"، هذا ما يصلح أن يطلق على الاحتجاج الشعبي الكبير الذي حدث القدس بعد وضع البوابات الإلكترونية. فالإعلام الإسرائيلي غيَّب مشهد "ميدان التحرير" في القدس، لأن هذا المشهد يكسر مسلماته كلها عن سكان القدس، ويُبرز فشل مشروع تهويد سكانها من خلال قطع صلتهم بهويتهم الوطنية، ويكسر مقولة القدس الموحدة. وليس عبثاً أن يردّ الاحتلال على ذلك باقتراح قانون يستطيع بموجبه فصل أحياء مقدسية عن بلدية القدس الاحتلالية، واقتراح إقامة إدارة حكم محلي خاص بالمقدسيين، ليصارعوا فيما بينهم في السياسة المحلية المنطق الاستعماري نفسه الذي دفع إسرائيل في الستينيات إلى إجراء انتخابات محلية في البلدات العربية، ليس كي تنظم نفسها، وإنما لإحكام السيطرة عليها، وقد كُتب كثير من الأبحاث عن ذلك، وليس هنالك داع للإسهاب هنا.

أدى الفلسطينيون في إسرائيل دوراً كبيراً في هذا الاحتجاج، عبر المشاركة والتنظيم والتجنيد، وكان ذلك ضربة أخرى لسياسات إسرائيل. فحالة التحريض غير المسبوقة عليهم لم تثنهم عن المشاركة في هذا الاحتجاج، وهو أمر غير مفهوم ضمناً، ولا سيما في ظل مظاهر الأسرلة التي ضربتهم في أعقاب الأحداث المأسوية في العالم العربي، بعد حالة الأمل التي أصابتهم في العامين الأولين من "الربيع العربي"، والتي

عبرت عن نفسها في الاحتجاج والحراك الشبابي الرائع ضد مخطط برفر في النقب. تشكل هذه المشاركة أوسع مشاركة فعلية خاضها الفلسطينيون في إسرائيل في نضال في مناطق ٦٧، وهنا تكمن أهمية الحدث، فميدان تحرير القدس مزج بين الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في مناطق ٦٧، كما أن الأدوات كانت مشتركة (احتجاج شعبي سلمي)، والهدف واضحاً (إفشال مخطط إسرائيل باتخاذ خطوة أخرى نحو السيطرة على المسجد الأقصى). نعم في هذه الحالة كان العامل الديني عاملاً مسانداً في الاحتجاج الوطني، وتمثل في قدسية المسجد الأقصى، لكن رسالته واضحة بالنسبة إلى قضية القدس كلها، وفقط من يرفض البعد الديني في النضال الوطني، كما كان في جميع حركات التحرر الوطني في المغرب والمشرق العربي، تحفظ على تحويل الصلاة كفریضة دينية إلى أداة نضال وطني، لأنه أراد من الناس أن يحتجوا بحسب مقاساته للاحتجاج، فسبقه الناس وفاجأوه كما فاجأوا إسرائيل. انتصار الاحتجاج في الأقصى في هذه القضية العينية كان انتصاراً مضاعفاً للفلسطينيين في إسرائيل: انتصار على سياسة التخويف التي أعقبت عملية المسجد الأقصى، وانتصار على سياسات إسرائيل في المسجد الأقصى.

جاءت ردات فعل إسرائيل على الانتصار المضاعف للفلسطينيين في إسرائيل، بتحريض هستيري على القيادات العربية، وعلى القائمة المشتركة، وعلى الحركة الإسلامية على الرغم من حظرها؛ فمنهم من اقترح اعتقال الشيخ رائد صلاح إدارياً، حتى جاء نتنياهو باقتراح قديم جديد سربّه إلى الإعلام الإسرائيلي، وهو تأييده لنقل مناطق وادي عارة، ومن ضمنها أم الفحم، إلى الدولة الفلسطينية. وواضح أن هذا الاقتراح ليس له أي أفق سياسي، إلا أنه ورقة استعملها نتنياهو في التحريض على الفلسطينيين، ومحاولة من طرفه لكشف نقاط ضعفهم، ودفعهم إلى استجداء البقاء ضمن المواطنة الإسرائيلية، وهذا مفهوم بدائي للمواطنة من طرف إسرائيل، في مقابل، للأسف، مفهوم بدائي للوطن جسده ردات فعل القيادات المحلية العربية على هذا الاقتراح. وربما هنالك حاجة إلى دراسة ردات الفعل الفلسطينية في الداخل على اقتراح ضم المثلث ضمن مقالة أخرى. وقد أصدر أفيغدور ليبberman بصفته وزير الدفاع أمراً باعتقال إداري لستة شباب فلسطينيين من منطقة وادي عارة، الأمر الذي يؤكد ما جاء في ملاحظاتي السابقة، من أن إسرائيل تحاول تأجيج النزعة الجهوية للشباب الذين ارتبكوا العملية إلى جانب النزعة الطائفية. فنتنياهو يقترح ضم منطقة وادي عارة وأم الفحم إلى الدولة الفلسطينية (كأنه يؤيد إقامتها)، وليberman يصدر أوامر اعتقال إداري بحق شباب فلسطينيين من منطقة وادي عارة.

## خاتمة

جاءت عملية المسجد الأقصى ضمن كسر قوانين اللعبة التي خرقتها إسرائيل في الأعوام الأخيرة في تعاملها مع الفلسطينيين في إسرائيل، لكنها لن تشكل منعطفاً تاريخياً في كسر المنظومة النضالية التي صاغها الفلسطينيون ضمن حدود المواطنة الآخذة في التقلص شيئاً فشيئاً. العملية هي خرق لقانون اللعبة مع إسرائيل في مقابل إمعان الأخيرة بخرق هذه القوانين، غير أن الاحتجاج الشعبي الكبير في القدس أظهر تلاهماً كبيراً بين الفلسطينيين في إسرائيل، والفلسطينيين في القدس، في مسألة المسجد الأقصى كمسألة سيادة وعبادة في الوقت نفسه. وجاءت مشاركة الفلسطينيين انتصاراً على الخوف في ذروة أزمة بينهم وبين الدولة، وانتصاراً على الاحتلال في القدس؛ انتصار عيني، لكنه يصب في المشروع الوطني الكامل، وينخرط فيه الفلسطينيون خلف الخط الأخضر.

تؤكد الأحداث الأخيرة مدى التأطير البدائي الإسرائيلي لمفهوم المواطنة، وكيف أن المشروع الإسرائيلي ليس سوى مشروع استعماري كلاسيكي قديم تتوغل فيه مفردات لغة القرن التاسع عشر الاستشراقية. غريب كيف بقي هذا المشروع الاستعماري القديم قائماً في القرن الحادي والعشرين، وما زال يمنع شعباً من حقه في تقرير المصير. ■